معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ملخص سياساتي

العدد (3)

صناعة السياسات الاقتصادية في فلسطين: الشراكة بين القطاعين العام والخاص

يصدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بشكل دوري مجموعة من الدراسات التطبيقية والعملية المفصلة، بالإضافة إلى مجموعة من الأوراق المختصرة ضمن سلسلة سنوية لجلسات الطاولة المستديرة تتناول موضوعات حيوية ذات أبعاد اقتصادية تهم الجمهور وصناع القرار. لتعظيم وتعميم الاستفادة من هذه السلسلة ينشر هذا الملخص السياساتي لأبرز توصيات هذه الأنشطة العلمية الحوارية.

حزيران 2025

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +970 (2) 298 7053/4 | Fax: +970 (2) 298 7055
info@mas.ps | www.mas.ps

صناعة السياسات الاقتصادية في فلسطين: الشراكة بين القطاعين العام والخاص

إعداد:فريق باحثي معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ملخص سياساتي (3)

حزيران 2025

1- الخلفية

عقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) لقاء طاولة مستديرة بعنوان: صناعة السياسات الاقتصادية في فلسطين: الشراكة بين القطاعين العام والخاص . ناقشت الورقة الخلفية عدّة موضوعات ذات علاقة بالسياسات الاقتصادية، في إطار مفهوم الشراكة الشاملة بين الجهات الفاعلة والمؤثرة في الاقتصاد الفلسطيني. كما بيّنت الورقة تراجع الأداء الاقتصادي الفلسطيني بمكوناته كافّة، ومدى سوء المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية غير المسبوق في التاريخ الاقتصادي الفلسطيني، والذي يُعزى إلى الممارسات الاحتلالية المتواصلة. وفي الوقت ذاته، تناولت الورقة نهج السياسات الاقتصادية المتبع فلسطينياً، وكذلك النهج التنموي المتبع، وخلصت إلى أن الحكومة وحدها لا يمكنها مجابهة الصدمات الاقتصادية. لذلك، اقترحت الورقة تبني نهج الشراكة الأوسع في صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى مسار تنموي، ويخفف من حدة الصدمات الناتجة عن سياسات الاحتلال. ويقصد ب نهج بالشراكة الواسعة ما يلي:

1- نهج الشراكة في إشراك هيئات المجتمع الأهلي (مؤسسات بحثية، جامعات، مؤسسات أهلية ومجتمعية، وغيرها) في مناقشة السياسات الاقتصادية، وتعديلها، مع الأخذ بالتوصيات البحثية العلمية والعملية.
2- نهج الشراكة المتعارف عليه بين القطاعين العام والخاص ضمن إطار الشراكات في المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية، ومشاركة القطاع الخاص في صياغة السياسات الاقتصادية والتجارية.
3- نهج الشراكة في التنمية المحلية، أي الشراكة بين هيئات الحكم المحلي والقطاع الخاص، وذلك لدعم التنمية المحلية في كل منطقة.

2- التوصيات السياساتية

أجمع المشاركون والمعقبون على ضرورة تفعيل شراكة حقيقية من خلال إنشاء أطر تشاورية دائمة بين الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وأن هناك مجالات متنوعة للشراكة، إلا أن تحقيقها يتطلب اتخاذ الخطوات والإجراءات السياساتية التالية:

i. إنشاء مركز أو دائرة حكومية رسمية لمتابعة الموضوع ووضع الخطوات الارشادية والتنسيقية بين الجهات كافة، ووضع خطة تنفيذية لبناء إطار شراكة واضح المعالم. ويتطلب ذلك العمل المشترك والشراكة في التخطيط بين جميع الجهات ذات العلاقة، من خلال تأسيس لجنة عليا تضم مختلف الأطراف المعنية لوضع التوصيات والمبادئ الإرشادية اللازمة والقابلة للتطبيق.
ii. اصدار توجيهات رسمية لمراجعة التوصيات السابقة المتعلقة بالدراسات والأنشطة ذات الصلة بالشراكة
iii. رصد التحديات والمعيقات التي حالت دون إحداث شراكات حقيقية، ووضع برنامج مشترك للتغلب عليها.
iv. مراجعة الإطار القانوني والسياساتي المنظّم للشراكة بين القطاعين العام والخاص، خصوصا فيما يخص المشاريع الاستراتيجية التعاقدية (الشراكة)، إلى جانب مراجعة قانون الحكم المحلي وبحث مجالات التعديل الممكنة.